المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/07/2015

27/1/14

# حضور باهت لمناقشة تقرير حقوق الإنسان بالبرلمان واليزمي ينسحب

الرباط
خديجة عليموسى

عرفت جلسة مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، أول أمس، حضورا باهتا للمستشارين الذين لم يتعد عددهم عند انطلاق الجلسة 17 مستشارا. بعض الفرق اقتصرت على حضور مستشار واحد من قبيل الفريق الاستقلالي والفريق الاشتراكي والاتحاد الدستوري.

وقد أشار عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، إلى هذا الغياب عندما قال إنه كان يتمنى أن يكون هناك حضور أكبر لمناقشة هذا التقرير الهام. كما أشارت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، إلى انسحاب إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي لم يتم استكمال مناقشة التقرير الذي قدمه.

وقد عرفت الجلسة جواب الحكومة عن مضامين التقرير، الذي سبق أن قدمه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تدخل عدد من الوزراء، من بينهم الشرقي اضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الذي تحدث عن واقعة وفاة كمال عماري بأسفي سنة 2011، التي ادرجها التقرير، حيث أشار إلى أن القضاء هو الموكول له هذا الملف، موضحا أن هناك من يصور المغرب وكأنه بلاد الغاب او قلعة أو جزيرة لا قانون يحكمها، سواء بالنسبة للتجمعات او الاعتداء على الحق على الحياة وبالنسبة لبعض المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وأشار اضريس إلى أن هناك اشخاصا يتجاوزون الإطار الذي يعملون فيه، موضحا أن وزارة الداخلية ترى ضرورة تحيين الإطار التشريعي المنظم للتجمعات من أجل وضع إطار قانوني لبعض الممارسات وكذا أشكال الاحتجاج.

وتحدث الوزير عن أن الأغلبية الساحقة للتظاهرات تتم خارج القانون، وهو ما أشار إليه التقرير.

وأضاف أنه لا يتم احترام الشروط القانونية من قبيل التصريح القبلي، قبل أن يستدرك أن عددا من المواطنين تمكنوا من ممارسة حقهم في التظاهر في الشارع العام ما دامت احتجاجاتهم سلمية.

وأكد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية أن هناك منظمين يتجاهلون قرارات المنع والإنذارات الصادرة من السلطة المحلية، علاوة على الاختيار المتعمد للمنظمين لأماكن وتوقيت غير مناسبين.

من جهتها، اشارت خديجة زومي، خلال مداخلتها باسم الفريق الاستقلالي، إلى أن السنة الماضية سجلت ارتفاعا في وتيرة اعتداء السلطات على الحق في التجمعات والتظاهر، حيث «منعت السلطات جمعيات حقوقية مشهودا لها بالعمل الحقوقي الجاد من تنظيم أنشطة لها بفضاءات عمومية»، مضيفة أن «التقرير أكد على الاستعمال المفرط للقوة من طرف القوات العمومية، مثل الاعتداء على الحق في الحياة، مثلما وقع في أسفي وأسا، لكن المؤسف في كل ذلك هو أن لا يمتلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجرأة لكشف حقيقة ما وقع وتحديد المسؤوليات ومعاقبة الجناة القتلة».

وانتقدت زومي تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقالت إنه «لم يرق إلى مستوى طموحات الفاعلين الحزبيين الديمقراطيين والنشطاء النقابيين والمنظمات الحقوقية والجمعيات النسائية، حيث إنه لم يقف عند اختلالات السياسة الحكومية المتبعة في مجال حقوق الإنسان، والتجاوزات التي تمس الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية».

وأضافت المستشارة الاستقلالية: «بالرغم من أن القانون المنظم للتجمعات العمومية يتحدث عن نظام التصريح وليس نظام الترخيص فإن الجهات الحكومية المختصة تصر على فرض نظام الترخيص، وتطالب الجمعيات والأحزاب والنقابات بضرورة الحصول على ترخيص مسبق بشكل مخالف للقانون».

# مجلس المستشارين يناقش تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

3695 12

ناقش مجلس المستشارين خلال جلسة عمومية مساء الأربعاء، تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014 بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وتوقفت مداخلات فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان. وأشار المتدخلون إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد المتدخلون على أن الحكومة حرصت على إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلا عن إطلاقها العديد من الأوراش التشريعية، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي، واعتزامها إعادة طرح مشروع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنها حريصة على ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بالجدية المطلوبة، مؤكدين، كذلك، أن المغرب عازم على المضي في سياسته المتعلقة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى وضع مخطط وطني للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، وكذا حرص الحكومة على توسيع مجال حرية الإعلام والصحافة، فضلا عن إدخال التعديلات الضرورية على عدد من مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس وملاحظاته.

(ومع/بتصرف)

# مجلس المستشارين يناقش تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

5652/4

عقد مجلس المستشارين، أول أمس الأربعاء، برئاسة محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، نوهت بالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين، الأهمية والعناية اللتين أولتهما لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر للمكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكدوا مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية.

وفي السياق نفسه، أجمع الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تفاعل هذه القطاعات، بشكل إيجابي، مع توصيات التقرير، وأخذها بعين الاعتبار ومشاطرتها للعديد منها.

وأكدوا أن الحكومة حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، إلى جانب تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة والبرلمان، أو تلك التي في طور الإعداد، والتي يوجد عدد منها في مراحله النهائية.

# 7 برلمانيين في مواجهة 8 وزراء بـ"المستشارين"

هسبريس- محمد بلقاسم (صورة منير المحيمدات)
الخميس 23 يوليوز 2015 - 20:57

رغم الأهمية القصوى التي يحظى بها التقرير الذي عرضه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي عن أنشطة المجلس، ما بين مارس 2011 إلى دجنبر 2013، وذلك بإجماع مستشاري الأغلبية والمعارضة، إلا أن البرلمانيين في الغرفة الثانية بصموا على حضور وصف بالهزيل أثناء مناقشته.

وخلال الجلسة التي احتضنها قاعة الجلسات العامة بمجلس المستشارين، عشية أمس الأربعاء، حضر في البداية للمجلس 23 مستشارا برلمانيا، حسب معطيات رسمية من المجلس، من أصل 270 التي يتكون منها، لكن انسحاب عدد منهم على فترات متفرقة خلال الجلسة جعلهم ينهونها بـ7 فقط.

وفي المقابل شهدت الجلسة حضور ثمانية وزراء من الحكومة، لمناقشة تقرير المجلس، الذي حلل فيه الصبار الوضع الحقوقي المغربي، والمسار الإصلاحي الذي دشنته المملكة منذ 1999 والمكتسبات التي تحققت في إطاره.

وهكذا قدمت الحكومة من خلال قطاعات الداخلية، والعدل والحريات، والاتصال، أهم ما اعتبرته منجزات تحققت في هذه المجالات، ردا منها على الملاحظات التي سجلها الصبار في تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، الذي عرض على البرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وفي الوقت الذي لم يتجاوز فيه حضور بعض الفرق مستشارا واحدا، بصمت فرق ومجموعات أخرى عن غياب كلي على الجلسة، حيث برر أكثر من مستشار في اتصالات مع هسبريس غيابهم بالاستعدادات الميدانية التي يقومون بها للانتخابات الجماعية المرتقبة شهر شتنبر القادم.

ويأتي هذا في وقت يرتقب أن تشهد فيه الغرفة الثانية اليوم الخميس جلسة تخصص لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، قبل أن يختتم المجلس دورته الأخيرة، التي ستكون بمثابة نهاية الغرفة وتجديدها خلال بداية أكتوبر المقبل، حيث سيتم تقليص عدد أعضائها من 270 إلى 120، تنفيذا لدستور 2011.

http://www.hespress.com/permalink/271437.html

# الرميد يفر من مجلس المستشارين بعد الأسئلة المحرجة

التاريخ: 23 يوليو, 2015
فى :الرئيسية, برلمان, تقارير سياسية

انسحب وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، غاضبا من الجلسة العمومية التي عقدها مجلس المستشارين، أول أمس الثلاثاء، لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عندما واجهه حكيم بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، بمجموعة من الأسئلة المحرجة، ولم يفلح وزير العلاقات مع البرلمان، عبد العزيز عماري، في إقناع الرميد بالعودة إلى قاعة الجلسات، مبررا "هروبه" من القاعة، بضعف حضور البرلمانيين، وبأنه لا يمكنه مناقشة 15 برلمانيا.

ولم يحضر سوى 16 من أصل 270 برلمانيا يتكون منهم مجلس المستشارين، جلسة مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ حضر خمسة برلمانيين من فريق الفدرالية الديمقراطية للشغل، وبرلماني واحد من الاتحاد الاشتراكي، وبرلمانيان عن التقدم والاشتراكية، وبرلمانية واحدة عن الاستقلال وبرلمانيان عن التجمع الوطني للأحرار، وأربعة برلمانيين عن الحركة الشعبية، وحضر بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة عن فريقه الذي يتكون من 70 برلمانيا، ولم يحضر أي برلماني عن الاتحاد الدستوري والاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية.

http://www.flashpresse.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%81%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3-3736.html

1-898

انسحب وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، غاضبا من الجلسة العمومية التي عقدها مجلس المستشارين، أول أمس الثلاثاء الماضي، لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عندما واجهه حكيم بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، بمجموعة من الأسئلة المحرجة، ولم يفلح وزير العلاقات مع البرلمان، عبد العزيز عماري، في إقناع الرميد بالعودة إلى قاعة الجلسات، مبررا «هروبه» من القاعة، بضعف حضور البرلمانيين، وبأنه لا يمكنه مناقشة 15 برلمانيا.

ولم يحضر سوى 16 من أصل 270 برلمانيا يتكون منهم مجلس المستشارين، جلسة مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ حضر خمسة برلمانيين من فريق الفدرالية الديمقراطية للشغل، وبرلماني واحد من الاتحاد الاشتراكي، وبرلمانيان عن التقدم والاشتراكية، وبرلمانية واحدة عن الاستقلال وبرلمانيان عن التجمع الوطني للأحرار، وأربعة برلمانيين عن الحركة الشعبية، وحضر بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة عن فريقه الذي يتكون من 70 برلمانيا، ولم يحضر أي برلماني عن الاتحاد الدستوري والاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية.

# تقرير مجلس حقوق الإنسان في مجلس المستشارين.. "درس" للحكومة في حقوق الإنسان

23 يوليو 2015 - 16:48

كيفاش

عقد مجلس المستشارين، أمس الأربعاء (22 يوليوز)، برئاسة محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وأكدت فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الأهمية القصوى التي يكتسيها عقد الجلسة باعتبارها الأولى من نوعها التي تناقش تقريرا سنويا للمجلس، منوهين بهذه المبادرة وبالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة في مجلس المستشارين (فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الفريق الاشتراكي)، الأهمية والعناية اللتين أولتهما لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر إلى المكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعربوا عن مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية، والقانون المنظم لمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، داعين الحكومة إلى الإسراع في تفعيل هذه التوصيات للارتقاء أكثر بالوضع الحقوقي بالمغرب.

من جهتهما، أجمع متدخلان من فرق الأغلبية (الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار) أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد في حد ذاته مكسبا هاما، بالنظر إلى الاختصاصات التي أسندت إليه، والمكانة المرموقة التي أصبح يحتلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لما يضطلع به من أدوار حاسمة في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان الوطنية.

http://www.kifache.com/74779

# 7 برلمانيين في مواجهة 8 وزراء بـ"المستشارين"

المصدر: | 23 يوليو 2015 | أخبار 24 ساعة |

رغم الأهمية القصوى التي يحظى بها التقرير الذي عرضه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي عن أنشطة المجلس، ما بين مارس 2011 إلى دجنبر 2013، وذلك بإجماع مستشاري الأغلبية والمعارضة، إلا أن البرلمانيين في الغرفة الثانية بصموا على حضور وصف بالهزيل أثناء مناقشته.

وخلال الجلسة التي احتضنها قاعة الجلسات العامة بمجلس المستشارين، عشية أمس الأربعاء، حضر في البداية للمجلس 23 مستشارا برلمانيا، حسب معطيات رسمية من المجلس، من أصل 270 التي يتكون منها، لكن انسحاب عدد منهم على فترات متفرقة خلال الجلسة جعلهم ينهونها بـ7 فقط.

وفي المقابل شهدت الجلسة حضور ثمانية وزراء من الحكومة، لمناقشة تقرير المجلس، الذي حلل فيه الصبار الوضع الحقوقي المغربي، والمسار الإصلاحي الذي دشنته المملكة منذ 1999 والمكتسبات التي تحققت في إطاره.

وهكذا قدمت الحكومة من خلال قطاعات الداخلية، والعدل والحريات، والاتصال، أهم ما اعتبرته منجزات تحققت في هذه المجالات، ردا منها على الملاحظات التي سجلها الصبار في تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، الذي عرض على البرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وفي الوقت الذي لم يتجاوز فيه حضور بعض الفرق مستشارا واحدا، بصمت فرق ومجموعات أخرى عن غياب كلي على الجلسة، حيث برر أكثر من مستشار في اتصالات مع هسبريس غيابهم بالاستعدادات الميدانية التي يقومون بها للانتخابات الجماعية المرتقبة شهر شتنبر القادم.

ويأتي هذا في وقت يرتقب أن تشهد فيه الغرفة الثانية اليوم الخميس جلسة تخصص لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، قبل أن يختتم المجلس دورته الأخيرة، التي ستكون بمثابة نهاية الغرفة وتجديدها خلال بداية أكتوبر المقبل، حيث سيتم تقليص عدد أعضائها من 270 إلى 120، تنفيذا لدستور 2011.

طباعة هذا الموضوع

http://www.marocpress.com/hespress/article-571214.html

# اليزمي يتوكل على الله و يقدم تقريره امام مجلس المستشارين

أضيف في 23 يوليوز 2015 الساعة 43 : 14

عقد مجلس المستشارين، أمس الأربعاء، برئاسة رئيسه محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وأكدت فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الأهمية القصوى التي يكتسيها عقد الجلسة باعتبارها الأولى من نوعها التي تناقش تقريرا سنويا للمجلس، منوهين بهذه المبادرة وبالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين (فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الفريق الاشتراكي)، الأهمية والعناية اللتين أولتهما لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر للمكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعربوا عن مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية، والقانون المنظم لمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، داعين الحكومة إلى الإسراع في تفعيل هذه التوصيات للارتقاء أكثر بالوضع الحقوقي بالمغرب.

من جهتهما، أجمع متدخلان من فرق الأغلبية (الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار) على أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد في حد ذاته مكسبا هاما، بالنظر للاختصاصات التي أسندت إليه، والمكانة المرموقة التي أصبح يحتلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لما يضطلع به من أدوار حاسمة في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان الوطنية.

واعتبرا أن أهمية تقرير المجلس تكمن في نوعية ما تضمنه من ملاحظات وتوصيات "تساهم في تصحيح بعض الاختلالات المرتبطة بحقوق الإنسان"، مثل بعض الاختلالات المرتبطة أساسا بالجانب الصحي والتغذية داخل بعض السجون، مبرزين أن توصيات المجلس تمثل أرضية يمكن اعتمادها لوضع سياسة مندمجة في إطار القانون الجنائي المغربي.

وأضافا أن تقرير المجلس يمثل، أيضا، أرضية صلبة لفتح نقاش وطني حول عدد من القضايا الحاسمة، مثل عقوبة الإعدام، وحقوق المرأة، مؤكدين أن المغرب نجح في وضع منظومته الحقوقية على مسارها الصحيح.

من جانبهم، أجمع الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام والاتصال، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان)، تفاعل هذه القطاعات، بشكل إيجابي، مع توصيات التقرير، وأخذها بعين الاعتبار ومشاطرتها للعديد منها.

وأكدوا أن الحكومة حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، إلى جانب تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة والبرلمان، أو تلك التي في طور الإعداد، والتي يوجد عدد منها في مراحله النهائية.

وأضافوا أن الحكومة حرصت، أيضا، على إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلا عن إطلاقها العديد من الأوراش التشريعية، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي، واعتزامها إعادة طرح مشروع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنها حريصة على ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بالجدية المطلوبة، مؤكدين، كذلك، أن المغرب عازم على المضي في سياسته المتعلقة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى وضع مخطط وطني للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، وكذا حرص الحكومة على توسيع مجال حرية الإعلام والصحافة، فضلا عن إدخال التعديلات الضرورية على عدد من مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس وملاحظاته.

يذكر أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، كان قدم، ولأول مرة، يوم 16 يونيو 2014، تقرير المجلس أمام البرلمان بغرفتيه (مجلسا النواب والمستشارين).

http://www.zoompresse.com/news7396.html

# قضية "مول الكرموس" بالمحمدية تحرك عدد من جمعيات حقوق الانسان والمجتمع المدني – فيديو جديد

أضيف في 23 يوليوز 2015 الساعة 27 : 12

قضية "مول الكرموس" بالمحمدية تحرك عدد من جمعيات
حقوق الانسان والمجتمع المدني – فيديو جديد
محمدية بريس * متابعة

على إثر الاعتداء الشنيع ، ( الجسدي والنفسي..) الذي تعرض له المواطن عبد الكبير النقاز قبل ايام امام المحطة الطرقية بالمحمدية من طرف اثنان من اعوان السلطة التابعين للملحقة الادارية الثانية ولم يقتصر الامر على هذا الحد عندما تم ربطه بسلسلة في عنقه وربطها ايضا بكروسة هذا الشاب التاجر واحكامها بقفل كبير..على إثر هذا وذاك وبعد مشاهدة العديد من المواطنين المغاربة الفيديو الحصري الذي انجزته محمدية بريس والذي تعدى الى حدود كتابة هذه السطور ال 100 ألف مشاهدة، حيث تحركت عدد من الجمعيات الحقوقية بالمحمدية وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع المحمدية التي استمعت للمواطن عبد الكبير النقاز البائع المتجول الذي تم ربطه ب"السلسلة مع كروسته" حيث اكد للجمعية وكان يبدو في حالة غير طبيعية وهستيرية أنه فقد خلال الاعتداء ما يناهز 1 000 درهم و بطاقته الوطنية بعد أن استرجع وعيه في المستشفى، كما اكتشف أن البطاقة موجودة عند قائد المقاطعة 2.

كما روى النقاز لاعضاء الجمعية ان قائد الملحقة الادارية قد استقبله وطلب منه ان يصرح ( أي الضحية )، على انه هو من أقدم على ربط نفسه مع "الكروسة"، فلما رفض الضحية النقاز عبد الكبير التصريح بذلك ،قال له القائد انه سوف لن يسلمه البطاقة الوطنية. كما اكد المواطن النقاز أنه يتعرض في الشارع العام للاستفزاز من طرف المقدمين.

هذه التصريحات المثيرة اذن والتي نشرها على فقير عضو الجمعية المغربية لحقوق الانسان، فرع المحمدية من خلال تسجيل فيديو نشره عبر قناته باليوتيب ،يبدو ان هذه التصريحات ستخلق استنفارا كبيرا لاعلى المستوى المحلي او الوطني...

جمعيات اخرى عديدة أخبرت محمدية بريس عزمها التحرك في هذا الملف الحقوقي ومن بينها العصبة المغربية لحقوق الانسان فرع المحمدية التي يترأسها مختار لمرابط الذي اصدرت بيانا شديد اللهجة وراسلت عدد من الجهات.

كما أخبرت صباح هذا الخميس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان فرع جهة الدار البيضاء سطات التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمدية بريس عزمها التحرك العاجل وعلى اعلى المستويات للوقوف على الحقائق حول هذه القضية .

http://www.mohammediapresse.com/news13566.html

# الخلفي : الحكومة وضعت الآليات القانونية الكفيلة بضمان انتخابات نزيهة وشفافة

الكاتب: رجاء خيراتفى: 23 يوليو 2015القسم: الأبرز, سياسةلا يوجد تعليقات Printالبريد الالكترونى

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، اليوم الخميس بالرباط، أن الحكومة وضعت مختلف الآليات القانونية الكفيلة بضمان انتخابات نزيهة وشفافة.

وأوضح الخلفي، في معرض رده على سؤال حول سبل ضمان شفافية الانتخابات خلال لقاء صحفي عقب انعقاد مجلس الحكومة، أن وزيري الداخلية والعدل والحريات قاما، تحت إشراف رئيس الحكومة، بمختلف الخطوات اللازمة في إطار من التشاور والحوار مع الأحزاب السياسية في الأغلبية والمعارضة، وذلك على مستوى الإعداد القانوني للانتخابات، والمشاركة فيها وضبط لوائح الناخبين والإعلان عنها وتنزيل المقتضيات القانونية التي تلزم الحكومة بالإعلان عن فترة إضافية للتسجيل في اللوائح.

كما تتمثل هذه الخطوات، يضيف المتحدث، في القيام بالتحضيرات اللوجيستيكية والمادية، والتي برزت أولى نتائجها على مستوى تنظيم انتخابات ممثلي المأجورين، وكذلك في الجوانب المالية والمرتبطة بضمان التمويل اللازم لهذه الانتخابات على مستوى الحملة وما يرتبط بها.

وأبرز الوزير أنه تم تأطير وتحصين هذه العملية الانتخابية على المستوى الميداني، مشيرا، في نفس الوقت، إلى وجود يقظة مستمرة ومتواصلة من أجل تنزيل الأحكام القانونية لمواجهة أي تلاعب أو مس بنزاهة العملية الانتخابية.

وأضاف، في هذا الصدد، أنه يتم، حاليا، العمل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل منظومة فعالة للملاحظة الانتخابية، والعمل على مستويات متعددة من أجل أن تمر الانتخابات في أجواء سليمة ونزيهة، تضمن التعبير الحر للمواطنات والمواطنين عن آرائهم في ما يتعلق باختيار ممثليهم وممثلاتهم.

http://www.aljarida24.ma/p/politique/68971/

# مجلس المستشارين يناقش تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في المغرب السياسي 23 يوليو,2015
AHDATH.INFO – متابعة

عقد مجلس المستشارين، أمس الأربعاء، برئاسة محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور. فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، نوهت بالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين (فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الفريق الاشتراكي)، الأهمية والعناية اللتين أولتها لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر للمكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكدوا مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية، والقانون المنظم لمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، داعين الحكومة إلى الإسراع في تفعيل هذه التوصيات للارتقاء أكثر بالوضع الحقوقي بالمغرب.

وفي السياق نفسه، أجمع الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام والاتصال، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان)، تفاعل هذه القطاعات، بشكل إيجابي، مع توصيات التقرير، وأخذها بعين الاعتبار ومشاطرتها للعديد منها.

وأكدوا أن الحكومة حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، إلى جانب تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة والبرلمان، أو تلك التي في طور الإعداد، والتي يوجد عدد منها في مراحله النهائية.

وأضافوا أن الحكومة حرصت، أيضا، على إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلا عن إطلاقها العديد من الأوراش التشريعية، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي، واعتزامها إعادة طرح مشروع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنها حريصة على ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بالجدية المطلوبة، مؤكدين، كذلك، أن المغرب عازم على المضي في سياسته المتعلقة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى وضع مخطط وطني للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، وكذا حرص الحكومة على توسيع مجال حرية الإعلام والصحافة، فضلا عن إدخال التعديلات الضرورية على عدد من مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس وملاحظاته.

http://www.marocpress.com/hespress/article-571214.html

L'ECONOMISTE

SOCIÉTÉ

## Rapport du CNDH

# Les conseillers veulent du concret

- **Appel à l'application de ses recommandations par les différents ministères**
- **Peine de mort, prévention contre la torture… les principaux dossiers**
- **Une plateforme pour initier le débat sur des sujets sensibles, selon la majorité**

PLUS d'une année après la présentation du rapport annuel du CNDH, Driss El Yazami est revenu devant les conseillers, mercredi dernier, pour le débat de ce document qui avait livré une série de recommandations, pour l'amélioration de la situation des droits de l'homme au Maroc. Cette réunion, organisée en vertu de l'article 160 de la Constitution, a été l'occasion pour les groupes de l'opposition d'interpeller le gouvernement sur «le degré d'interaction des ministères concernés par ces recommandations». Les différents groupes parlementaires des partis de l'opposition ont insisté sur l'importance d'accélérer la mise en œuvre d'une série de mesures proposées par les rédacteurs de ce rapport. Celles-ci portent notamment sur «l'égalité, l'activation des recommandations de l'IER, la peine de mort, la lutte contre la violence à l'égard des femmes et les droits des couches vulnérables». A cela s'ajoutent d'autres actions à mener, surtout en matière du «droit de création des associations et de manifestations pacifiques, de la prévention contre la torture, du droit à la santé, à l'enseignement, au logement et à l'emploi». Globalement, les groupes parlementaires ont manifesté leur appui aux recommandations du rapport du CNDH, relatives à des points liés aux droits des personnes en situation de handicap, l'institutionnalisation de la démocratie participative, la révision de la loi sur l'observation des élections, ainsi que l'accélération de l'adoption de la loi relative au droit d'accès à l'information, ainsi que l'adoption de la CIN comme seule pièce d'identité pour participer aux élections. De leur côté, les groupes de la majorité, en particulier ceux du RNI et du MP, ont abondé dans le même sens. Ils ont considéré que «les propositions du CNDH participeront certainement à corriger certains dysfonctionnements, relatifs notamment aux aspects sanitaires et de restauration au sein des prisons». Pour eux, ce document peut «constituer une plateforme pour l'ouverture d'un dialogue national autour de plusieurs questions décisives comme la peine de mort et le renforcement des droits de la femme».❑

M. A. M.

*Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com*

### Interaction gouvernementale

FACE aux interpellations des groupes parlementaires sur la réaction du gouvernement par rapport aux propositions du Conseil d'El Yazami, les ministres présents à cette séance, dont ceux de la Justice, de l'Intérieur, des MRE, de la Santé… ont été unanimes à dire que «le gouvernement interagit positivement avec les recommandations du rapport du CNDH». Celles-ci seront «mises en œuvre à travers leur intégration dans les politiques publiques, mais aussi dans le cadre des chantiers législatifs lancés, à l'instar de la réforme du Code pénal». D'ailleurs, El Mostafa Ramid, avait indiqué lors du Ftour-débat organisé par L'Economiste que des recommandations du CNDH ont été prises en compte dans la préparation de ce projet. Parallèlement, le gouvernement a fait savoir que le projet du plan national de démocratie et des droits de l'homme sera bientôt mis en place.❑

ELECTIONS

# Observateurs indépendants

780/145

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a annoncé la mise en place d'une cellule chargée d'enregistrer les candidatures des ONG nationales et internationales qui souhaiteraient suivre le déroulement des prochains scrutins en tant qu'observateurs indépendants. Les dépôts de candidatures d'observateurs auprès du CNDH s'achèveront le 30 juillet et les réponses seront communiquées aux intéressés le 10 août prochain. La Commission qui examinera ces candidatures est composée de représentants du CNDH, de ceux des ministères des Affaires étrangères, de l'Intérieur et de la Justice, ainsi que de délégués de quatre ONG et du Conseil national de lutte contre la corruption. Un site dédié à ces candidatures a été mis en place par le CNDH. Les délégations d'observateurs doivent suivre les élections communales et régionales du 4 septembre, le scrutin pour les Conseils préfectoraux et des provinces du 17 septembre et le renouvellement de la Chambre des conseillers le 2 octobre.■

# CESE
## La solidarité familiale envers les personnes âgées s'impose avec acuité

23 juillet 2015 - MAP, LE MATIN
23 juillet 2015

La solidarité familiale envers les personnes âgées s'impose avec acuité, d'où la nécessité de mettre en place une politique intégrée qui accorde une attention particulière aux politiques ciblées des personnes âgées, a relevé, jeudi à Rabat, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka.

"L'idée est de mettre l'accent sur la mise en place d'une politique intégrée qui permettrait de préserver les principes de notre société ainsi que ceux religieux, en accordant une attention particulière aux politiques ciblées des personnes âgées", a indiqué M. Baraka, à l'ouverture de la 52ème session ordinaire du Conseil, consacrée à la discussion du rapport relatif aux personnes âgées au Maroc.

Il a, également, fait savoir que cette catégorie d'âge, qui représente actuellement 3 millions de personnes et devrait atteindre 15% de la population marocaine à l'horizon 2030, ne jouit pas pleinement de ses droits et demeure victime de discriminations multiples.

M. Baraka a ainsi déploré le manque enregistré en termes de couverture sociale, notant que seuls 37% des citoyens actifs ont la possibilité d'avoir une retraite.

Le président du CESE a également mis l'accent sur les nouvelles mutations qui ont marqué récemment l'institution familiale marocaine, pointant du doigt les logements inadaptés aux spécificités des personnes âgées qui se retrouvent confrontées à des problèmes d'exiguïté et d'accessibilité.

Pour sa part, la présidente de la commission permanente chargée des affaires sociales et de la solidarité, Zahra Zaoui, a indiqué que ce rapport veille à la préservation des droits de cette catégorie d'âge, consacrés par la Constitution, ajoutant que les politiques publiques devraient s'inscrire dans cette optique.

De son côté, le rapporteur, Abdelmakssoud Rachdi, a présenté les principales recommandations formulées par le Conseil portant notamment sur l'élaboration d'une politique publique intégrée de protection des personnes âgées déclinée aux niveaux central et régional, basée sur le respect des droits des personnes âgées et de leur dignité.

Il a également relevé la nécessité de prévoir des mesures d'accompagnement de cette politique publique, précisant que le CESE exhorte tous les acteurs concernés, départements ministériels, société civile, **CNDH**, syndicats et employeurs, à œuvrer en faveur des personnes âgées dans le cadre d'une démarche globale et inclusive.

http://www.lematin.ma/express/2015/cese_la-solidarite-familiale-envers-les-personnes-agees-s-impose-avec-acuite/228242.html#sthash.7AfNNJIF.dpuf

LE MATiN

# Droits de l'homme
# Le rapport du CNDH débattu à la Chambre des conseillers

Soumeya Bencherki,

15694/1-2

Un an après sa présentation devant les deux Chambres du Parlement, le rapport du Conseil national des droits de l'Homme vient d'être débattu au sein de la Chambre des conseillers. Celle-ci a tenu, mercredi dernier, une séance plénière, conformément à l'article 160 de la Constitution consacrée à la discussion de ce rapport couvrant la période de mars 2011 jusqu'à fin 2013.

En dépit de l'importance de cet exercice instauré par la Constitution 2011, les conseillers ont brillé par leur absence. Seuls 15 parlementaires ont fait le déplacement au Parlement pour discuter le rapport du CNDH. Hakim Benchemach, président du groupe parlementaire du PAM, a déploré le peu d'intérêt de ces collègues à cet exercice qui se tient pour la première fois à la Chambre des conseillers. Lors de cette séance, à laquelle ont pris part certains membres du gouvernement, les groupes de l'opposition et de la majorité ont tous mis en exergue l'importance de cet exercice démocratique, consacré par la loi fondamentale. Grosso modo, les conseillers ont loué les efforts menés par le CNDH pour la promotion des droits de l'Homme au Maroc.

Dans cette lignée, ils ont exprimé leur soutien aux recommandations formulées par le CNDH. Mohamed Daida, chef du groupe FDT, a précisé, lors de son intervention, que son groupe adhère aux recommandations du CNDH, notamment celles afférentes à la protection des droits des personnes en situation de handicap, l'institutionnalisation de la démocratie participative, la révision de la loi relative à l'observation indépendante et neutre des élections. À cela s'ajoutent les recommandations concernant l'adoption d'un cadre juridique organisant les établissements hospitaliers psychiatriques ainsi que celles liées à la traite des êtres humains. Le chef du groupe parlementaire Haraki a aussi mis en exergue le rapport du CNDH sur la situation des prisons et les recommandations qui en découlent. Pour les groupes de la majorité, les recommandations du CNDH constituent une véritable feuille de route pour initier un dialogue national autour de plusieurs questions décisives, comme par exemple la peine de mort et les droits de la femme. Toutefois, les conseillers ont relevé certaines insuffisances contenues dans le rapport. Pour eux, des questions cruciales n'ont pas été soulevées par le rapport.

Pour l'Istiqlalienne Khadija Zoumi, «le rapport du CNDH n'a pas été à la hauteur des aspirations des acteurs partisans, des syndicalistes, des militants des droits de l'Homme et des ONG féminins». Et d'ajouter que le rapport présenté par le CNDH n'a pas traité les dysfonctionnements de la politique gouvernementale relative aux droits de l'Homme et les dépassements enregistrés en matière des droits politiques, civils, économiques, sociaux, culturels et environnementaux.

Dans son allocution, Khadija Zoumi a mis l'accent sur les dysfonctionnements enregistrés au niveau des libertés de rassemblement, de manifestation pacifique et d'association. Elle a aussi pointé la politique du gouvernement dans les domaines de la santé, l'emploi, l'habitat et l'éducation. Zoumi a reproché au CNDH l'absence d'un volet consacré à la situation des Marocains résidant à l'étranger, notamment, le degré de la consécration de leurs droits politiques. Globalement, les conseillers ont tous insisté sur la nécessité de l'implémentation des recommandations émises par le Conseil. Hakim Benchemach a ainsi interpelé le gouvernement sur le degré d'interaction avec les recommandations du CNDH. Sur ce point, le chef du groupe du PAM s'est interrogé sur les raisons qui empêchent l'Exécutif de mettre en œuvre ces recommandations. Les conseillers ont ainsi appelé le gouvernement à accélérer la cadence afin de promouvoir davantage les droits de l'Homme.

15694/1-2

Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
L'Observateur du Maroc

# Khadija Rouissi
# Née pour militer

Après avoir fait ses premières armes dans sa longue lutte contre la disparition forcée et la détention politique, Khadija Rouissi, devenue maintenant femme politique de premier rang, milite toujours. Mais d'où tient-elle cette fibre ? *Mohammed Zainabi*

317/12/13

Qui est la députée qui met le plus souvent Benkirane hors de lui ? Même des parlementaires du PJD répondent sans la moindre hésitation : «Khadija Rouissi !». Cette dernière doit avoir encore une fois bien fâché le chef du gouvernement avec l'analyse qu'elle a présentée lors de la séance des questions parlementaires orales adressées, le 21 juillet, au ministre pjdiste de la Justice sur la politique gouvernementale en matière de libertés publiques.

En regardant droit dans les yeux Mustapha Ramid, Rouissi a expliqué que les actes de lynchage qu'a connus le pays sont le prolongement de la célèbre réplique de Benkirane adressée, en mai dernier, à Mohamed Sebbar. Pour rappel, le chef du gouvernement a bien montré qu'il a été contrarié par la réaction du Secrétaire général du CNDH lorsque ce dernier a refusé de cautionner son idée d'accorder, par la loi, des circonstances atténuantes au conjoint meurtrier en cas de flagrant délit d'adultère. Les lynchages, a poursuivi Rouissi, sont aussi le prolongement de la réaction de Benkirane au Parlement, alors qu'il était encore député, face à l'habit jugé indécent d'une camera woman de 2M. La députée a ensuite rappelé que l'ancien ministre, Choubani, a, lui aussi, donné le mauvais exemple en expulsant de l'enceinte du Parlement, en avril 2014, une journaliste, là encore pour une question d'habit jugé indécent. Comme on pouvait s'y attendre, ce réquisitoire a mis Ramid hors de ses gonds. Le ministre s'est alors confondu en propos injurieux contre le PAM, parti auquel appartient Rouissi.

**Ses interventions au Parlement enflamment souvent les débats.**

Lorsque nous l'avons rencontrée chez elle, dans son appartement situé au rez-de-chaussée d'un immeuble du quartier Al Irfane, en vue de préparer ce portrait, Khadija Rouissi prenait encore des notes pour bien argumenter la question qu'elle allait poser à Ramid. Elle ne pouvait pas se douter un seul instant qu'elle allait encore enflammer l'hémicycle.

«*Ce n'est jamais mon intention de contrarier qui que ce soit ou d'attaquer quiconque, je défends des principes quoi qu'il puisse arriver*», a-t-elle répliqué quand nous lui avons rappelé ses sorties contre Abdelilah Benkirane. Exemple : en juin 2014, elle a entarté verbalement le chef du gouvernement en lui lançant cette phrase à la figure : «*Inna al mounafikine kano ikhwana achayatine*» (Les hypocrites étaient des frères de Satan). Son explication : elle voulait juste lui signifier qu'on

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole

## Quelques dates clés

**1979** Co-fondatrice du réseau des familles des disparus;

**1993** Membre du Comité national pour le changement du statut personnel de la femme;

**1999** Membre fondateur et Secrétaire générale du Forum Vérité et Justice (FVJ);

**2000** Membre fondateur du Réseau mondial des mères des disparus;

**2001** Membre fondateur du Secrétariat africain dela justice transitionnelle;

**2007** Membre fondateur de l'association Bayt Al Hikma de 2007 à aujourd'hui;

**2008** Membre du Bureau national du parti de l'Authenticité et Modernité.

ne peut pas en appeler la veille dans les médias à la dissolution du PAM et venir le lendemain au Parlement enlacer et embrasser chaleureusement l'un de ses membres, comme si de rien n'était. Cela confirme ce que disent de Khadija Rouissi nombre de ses connaissances : «Elle est entière». Mais cette députée ne fait pas que fronder. Elle a été à l'origine de pas moins de neuf projets de loi.

### «Khadija la grande»

Pour connaître Khadija Rouissi, il faut s'arrêter sur différentes étapes ayant marqué son parcours. Petite, son oncle paternel la surnommait «Khadija la grande» puisque c'était souvent avec lui qu'elle refaisait le Maroc et le monde alors qu'elle n'était encore qu'une enfant. Elle était impressionnée par cet homme qui a étudié à Al Qaraouiyine à Fès, à Al Azhar en Egypte et même à l'université de Damas. «*En plus, il avait une immense bibliothèque*», se rappelle-t-elle, les yeux brillants, en précisant qu'elle dévorait tous les grands auteurs, à l'âge de 11 ans. A cette période de sa vie, des ouvrages tels Lakita (La Bâtarde) d'Ihssane Abdelkouddous ou encore La terre de l'hypocrisie (Ard Nifaq) de Youssef Sbaï l'ont particulièrement marquée.

Privée de la compagnie de ses frères, c'était donc avec son oncle qu'elle partageait les questionnements qui ressortaient de ses lectures. Et pour cause ! Elle avait à peine un an quand, en 1964, son frère Abdelhak, alors âgé de 25 ans, a été enlevé. Huit ans après, son frère Jamal Eddine a été lui aussi enlevé et détenu d'une manière arbitraire. Son autre frère Jamal Eddine connaîtra le même sort, une année plus tard. Ces derniers ont eu plus de chance que Abdelhak dont le sort reste inconnu jusqu'à ce jour. La mère des Rouissi, feue Fatéma Sqalli,

Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
L'Observateur du Maroc

Khadija Rouissi avec feu Driss Benzekri.

est d'ailleurs décédée en 2003 sans avoir eu des nouvelles de son fils disparu. Khadija Rouissi n'a pas, elle non plus, échappé à la détention arbitraire qu'elle a connue en 1985. Bien avant cette date, son père, a été le premier détenu politique de la famille pour avoir été emprisonné d'abord en 1930, puis en 1952 et enfin en 1953. Son seul «crime» était son militantisme acharné pour la libération du pays du joug du protectorat français.

Plus que le passé de son père qui était membre du Parti démocratique de l'indépendance (PDI, également connu sous le nom de Parti de la Choura et de l'Istiqlal), ce sont les disparitions et les détentions en série de ses frères, et même de son cousin Khalid Sahnoun, qui ont transformé Khadija Rouissi en une farouche militante contre la disparition forcée et la détention politique. Avec Rachid El Manouzi qui était encore en exil en France et l'oncle du disparu Ouzzane Belkacem ainsi que d'Ali Afkir de l'AMDH, elle a été

**Ayant été elle-même emprisonnée, Khadija Rouissi reste marquée par la série d'enlèvements de ses frères.**

la première à avoir dénoncé publiquement la disparition forcée au Maroc. Un tournant a été marqué déjà en 1979 lorsqu'elle a été parmi les fondateurs du réseau des familles des disparus. «*A cette époque, nous avons rencontré certains dirigeants politiques. Certains, même s'ils se comptaient parmi les modernistes, ont refusé de nous recevoir ou même d'avoir un quelconque contact avec nous*», confie K. Rouissi. «*D'autres, comme Mohamed El Yazghi de l'USFP, ont fait preuve de courage et ont exprimé leur sympathie pour leur mouvement*», poursuit-elle en précisant que l'un des hommes politiques a conseillé aux frondeurs d'aller plutôt faire entendre leur voix à l'étranger. Ce mouvement s'est élargi et a défendu également les détenus politiques, à commencer par ceux de Tazmamart. «*Nous défendions, par principe, n'importe quel disparu*», affirme Rouissi. Même s'il elle était gauchiste convaincue parce que c'était sa place naturelle, elle précise que personne n'a jamais tenté d'instrumentaliser politiquement cette cause. C'est ce qui a mené ensuite l'Etat à prendre au sérieux ce dossier et de s'ouvrir à la réconciliation.

## Comprendre ce qui s'est passé !

Après les multiples mouvements de revendication dans lesquels Khadija Rouissi a toujours été au premier rang, elle a participé à la création, le 28 novembre 1999, du Forum Vérité et Justice (FVJ) dont elle était la Secrétaire générale (de 1999 à 2004). Les actions de cette organisation ont mar-

qué les esprits. C'était le cas lors de la veillée aux bougies organisée le 31 décembre 1999 à Rabat, du rassemblement devant le centre de Derb Moulay Chérif à Casablanca, et surtout du pèlerinage sur le site de Tazmamart. Cette dernière initiative a marqué un véritable tournant. Elle a eu lieu alors que le dialogue venait d'être ouvert avec l'Etat dans le cadre du processus de réconciliation. K. Rouissi se rappelle une réunion cruciale qui a eu lieu avec Fouad Ali El Himma. C'était Mohamed Mjid qui avait facilité cette rencontre à laquelle ont pris part, en plus de Rouissi, Driss Benzekri, Salah El Ouadie, Abdelkrim El Manouzi et Khalid El Jamaï. «*La force d'écoute de Fouad Ali El Himma et la parfaite maîtrise de Benzekri de l'esprit de la justice de transition ont facilité le dialogue et a permis de faire avancer le processus*», témoigne Khadija Rouissi. Cette dernière avait eu du mal à admettre que les préjudices subis par les victimes, directes et indirectes, de la disparition forcée et des détentions arbitraires pouvaient être réparés, mais ses amis du Forum ont su vaincre ses réticences. «*Il n'était en aucun cas question pour nous de laver l'Etat de ce qui s'était passé, mais comme disait Benzekri, on voulait savoir la vérité sur ce qui s'était passé pour que cela ne se reproduise plus jamais dans le pays*», insiste-t-elle.

L'Instance Equité et réconciliation(IER) a été ensuite créée. Elle a permis aux victimes de recevoir des indemnisations et leur a donné l'occasion de s'exprimer publiquement sur ce qu'elles ont subi. Dans la foulée, des charniers ont été ouverts et des restes de cadavres ont été déterrés pour que les familles concernées puissent faire enfin leur deuil. Mais la famille Rouissi, y compris Khadija, a refusé de recevoir toute indemnisation. «*Je ne critique en aucun cas les victimes et les familles qui ont reçu des réparations matérielles, c'est leur droit, mais je refuse toute compensation pour mon militantisme*», clame-t-elle.

«*Mon but, souligne-t-elle, était et est toujours de faire avancer la démocratisation du pays et son développement.*» A-t-elle alors tourné la page après tout ce qu'elle a subi ainsi que sa famille ? «*Je n'ai pas totalement tourné la page. Je ne peux pas le faire puisque je ne connais pas encore le sort de mon frère Abdelhak. Mais, ce qui me réconforte c'est que de nombreuses familles ont pu faire leur deuil*», confie-t-elle avec des trémolos dans la voix.

Son refus de se faire indemniser ne l'a pas empêchée de jouer un rôle positif dans le processus de réconciliation. C'est ce qui l'a motivée pour intégrer, sur le conseil insistant de Salah El Ouadie, le Mouvement de tous les démocrates et plus tard le Parti Authenticité et Modernité (PAM) qui a émergé de cette organisation. Ce faisant, elle est toujours restée entière. La preuve, c'est qu'il lui est arrivé, en 2012, de claquer la porte lorsque Mohamed Cheikh Biadillah dirigeait le PAM. «*Ma décision n'était pas contre la personne de Biadillah, mais contre tout un courant qui allait vider le projet moderniste du parti de tout son sens*», explique-t-elle. Auparavant, c'était aussi sur une question de principe qu'elle avait claqué la porte du FVJ, en 2004, quand Mohamed Sebbar le dirigeait. Aujourd'hui députée, Khadija Rouissi reste fidèle à elle-même en s'attaquant à Benkirane et à d'autres membres du PJD, ou encore à des takfiristes comme N'Hari. «*Les libertés individuelles sont sacrées pour moi, tout autant que les droits de l'Homme*». Tout est dit ✱

## TÉMOIGNAGE DE SALAH EL OUADIE

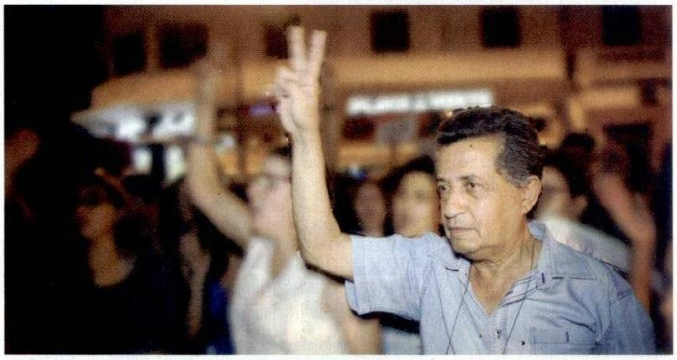

**«Khadija Rouissi est une militante** de gauche. Et lorsqu'on s'imprègne des principes de la gauche, on les garde pour la vie. C'est une militante de terrain. Etudiante, elle était l'élève de ma sœur Asma qui était son professeur d'arabe. J'ai côtoyé Khadija d'abord lors des mouvements des familles des disparus et ensuite lorsque nous avons créé, avec d'autres militants, le Forum Vérité et Justice où sa contribution était décisive, tout comme elle l'a été au sein de l'IER. C'est moi qui l'ai invitée, plus tard, à rejoindre le Mouvement de tous les démocrates (MTD) dont j'étais membre fondateur. Notre bonne relation reste jusqu'à aujourd'hui fondée sur la confiance mutuelle. Je sais que là où elle est aujourd'hui, elle fait du bon travail. Elle garde la même ténacité, le même courage. C'est une battante qui ne badine jamais avec les principes d'égalité, de modernité et de démocratie. C'est une grande militante pour les droits humains. »

# Formations en prevision pour les observateurs des élections de 2015

23 juil 2015

Dans le cadre de la préparation de l'opération d'observation des élections de 2015, cinq sessions de formation sont assurées pour les observateurs de cette échéance électorale. Présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections précise que cette formation, programmée sous forme de modules de deux jours par session, a pour objectif général de renforcer les compétences des participants en matière d'observation neutre et indépendante des élections, et vise plus spécifiquement à permettre aux participants d'acquérir les connaissances juridiques et les aptitudes méthodologiques nécessaires (standards internationaux, cadre constitutionnel et législatif national, déontologie de l'observation électorale) ainsi que les méthodes et les techniques d'observation neutre et indépendante des élections. Ainsi, ce sont quelque 1.250 observateurs qui devraient bénéficier de ces cessions de formation. Les travaux de la première session de ce programme de formation, prévue les 22 et 23 juillet à Témara, se dérouleront sous forme de sessions plénières et d'ateliers axés notamment sur les cadres juridiques de l'élection des membres des conseils des régions et des communes, des conseils préfectoraux et provinciaux et des membres de la Chambre des conseillers.

http://le20heures.ma/formations-en-prevision-pour-les-observateurs-des-elections-de-2015/

# الأغلبية والمعارضة تدعوان الحكومة لتفعيل توصيات Cndh

0 + Google 0 Share 0 Tweet 0 Share

من طرف المجلة 24
//الخميس 23 يوليو 2015 - 13h20

**ناقشت فرق المعارضة والأغلبية تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قدمه رئيسه في الـ16 من الشهر الماضي أمام البرلمان بغرفتيه.**

عقد مجلس المستشارين، أمس الأربعاء، برئاسة جلسة عمومية خصصت لمناقشة **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان** برسم سنة 2014، والذي أبرز أنشطة المجلس منذ إحداثه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالإضافة إلى توصيات المجلس من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب.

وأكدت فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال الجلسة، الأهمية القصوى التي يكتسيها عقد الجلسة باعتبارها الأولى من نوعها التي تناقش تقريرا سنويا للمجلس.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة على مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى أجمع كل من الفريق الحركي، وفريق التجمع الوطني للأحرارعلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد في حد ذاته مكسبا، بالنظر للاختصاصات التي أسندت إليه.

واعتبرا أن أهمية تقرير المجلس تكمن في نوعية ما تضمنه من ملاحظات وتوصيات "تساهم في تصحيح بعض الاختلالات المرتبطة بحقوق الإنسان"، مثل بعض الاختلالات المرتبطة أساسا بالجانب الصحي والتغذية داخل بعض السجون.

وأبرزا أن توصيات المجلس تمثل أرضية يمكن اعتمادها لوضع سياسة مندمجة في إطار القانون الجنائي المغربي، وأرضية صلبة لفتح نقاش وطني حول عدد من القضايا الحاسمة، مثل عقوبة الإعدام، وحقوق المرأة.

وأكدت الحكومة في شخص الوزرات المعنية بتوصيات المجلس، أنها حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن.

يذكر أن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدم، ولأول مرة، يوم 16 يونيو 2014، تقرير المجلس أمام البرلمان بغرفتيه

وأبرز اليزمي أنشطة المجلس منذ إحداثه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالإضافة إلى توصيات المجلس من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب.

http://www.goud.ma/%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A6%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5-160281/

# وزير الاتصال: الحكومة وضعت الآليات القانونية الكفيلة بضمان انتخابات نزيهة وشفافة

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي يوم الخميس بالرباط أن الحكومة وضعت مختلف الآليات القانونية الكفيلة بضمان انتخابات نزيهة وشفافة.

وأوضح السيد الخلفي في معرض رده على سؤال حول سبل ضمان شفافية الانتخابات خلال لقاء صحفي عقب انعقاد مجلس الحكومة أن وزيري الداخلية والعدل والحريات قاما تحت إشراف رئيس الحكومة بمختلف الخطوات اللازمة في إطار من التشاور والحوار مع الأحزاب السياسية في الأغلبية والمعارضة وذلك على مستوى الإعداد القانوني للانتخابات والمشاركة فيها وضبط لوائح الناخبين والإعلان عنها وتنزيل المقتضيات القانونية التي تلزم الحكومة بالإعلان عن فترة إضافية للتسجيل في اللوائح.

كما تتمثل هذه الخطوات يضيف السيد الخلفي في القيام بالتحضيرات اللوجيستيكية والمادية والتي برزت أولى نتائجها على مستوى تنظيم انتخابات ممثلي المأجورين وكذلك في الجوانب المالية والمرتبطة بضمان التمويل اللازم لهذه الانتخابات على مستوى الحملة وما يرتبط بها.

وأبرز الوزير أنه تم تأطير وتحصين هذه العملية الانتخابية على المستوى الميداني مشيرا في نفس الوقت إلى وجود يقظة مستمرة ومتواصلة من أجل تنزيل الأحكام القانونية لمواجهة أي تلاعب أو مس بنزاهة العملية الانتخابية.

وأضاف في هذا الصدد أنه يتم حاليا العمل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل منظومة فعالة للملاحظة الانتخابية والعمل على مستويات متعددة من أجل أن تمر الانتخابات في أجواء سليمة ونزيهة تضمن التعبير الحر للمواطنات والمواطنين عن آرائهم في ما يتعلق باختيار ممثليهم وممثلاتهم

ومع: 23/07/2015

http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%87%D8%A9-%D9%88%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

# Ministre de la communication: Le Gouvernement a mis en place les mécanismes juridiques nécessaires devant garantir l'intégrité et la transparence des élections

Le Gouvernement a mis en place les mécanismes juridiques nécessaires devant garantir l'intégrité et la transparence des élections, a affirmé le ministre de la communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.

Le ministre qui intervenait lors d'un point de presse à l'issue du conseil de gouvernement, réuni jeudi à Rabat sous la présidence du Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, a indiqué que les ministres de l'Intérieur et de la Justice et des Libertés, sous la supervision du chef de l'Exécutif, ont pris les mesures nécessaires dans un cadre de dialogue et de concertation avec les partis politiques aussi bien de la majorité que de l'opposition, pour la préparation juridique de ces échéances, la détermination des listes des électeurs, leur publication et la mise en place des dispositions juridiques qui requièrent du gouvernement l'annonce d'une période supplémentaire pour l'inscription sur les listes électorales.

Ces mesures, a ajouté M. El Khalfi, concernent également la préparation logistique et financière, dont les premiers résultats ont été constatés lors de l'élection des représentants des salariés, outre les dispositions en relation avec le financement des élections en termes de campagnes et autres.

Sur le terrain, tout a été fait pour encadrer et immuniser cette opération, a-t-il ajouté, soulignant qu'en parallèle, la vigilance est de mise pour faire face, dans le cadre de la loi, à tout acte de nature à attenter à la transparence ou au bon déroulement de ces élections.

A cet égard, a précisé le ministre, il est procédé en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à la mise en place d'une structure efficace d'observation des élections, de même que des efforts sont déployés à différents niveaux pour garantir le bon déroulement et l'intégrité de ces échéances afin qu'elle reflètent la volonté des électeurs dans le choix de leurs représentants.

MAP : 23/07/2015

http://www.maroc.ma/fr/actualites/ministre-de-la-communication-le-gouvernement-mis-en-place-les-mecanismes-juridiques

# El-yazami claims the complete integrity for the next elections

BY JASIM FADILA ON 23 JULY,2015POLITICS

Driss el-Yazami, President of " the National Human Rights Council" (NHRC) stressed on the independent monitoring and impartial elections, pointing out that the Moroccan Constitutional project chose the concept of impartial observation of the Moroccan's election as a vital component for the election's law.

El-Yazami clarified more that this monitoring jury is an essential part for increasing citizen's confidence in this election journey. Adding that the integrity of this election is essentially related both to the monitoring work of the jury and to the role of the public authorities, bound constitutionally not to differentiate between any of the citizens. Basically the role of every elector is an addition to the success of the elections.

Moreover the president asserted that we share the choice of having completely honest and impartial elections with only few countries, currently four.

In this regard, the NHRC organized five training sessions for the proposed national monitors, each session last two days. The purpose of these training sessions is to reinforce the participant's abilities in this new field but particularly enable them to acquire new legal knowledge and the necessary methodological skills.

http://qushq.com/en/blog/el-yazami-claims-the-complete-integrity-for-the-next-elections/#prettyPhoto